

## المحور الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

### 1- مفهوم الدولة

الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع، نتعرف عليه من خلال معرفة الفرق بين المجتمع والدولة والحكومة.

أ- **المجتمع**: مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل. فالمجتمع إذن لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم اتجاه الآخر.

ب- **الدولة**: هي شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة،

ج- **الحكومة**: فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

مما سبق يتضح أنّ الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحوّل المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية.

### 2- تطور دور الدولة

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لا بد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الصواب تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

- **الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي**: لقد كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأنّ كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأنّ المصلحة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا.

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجار ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، لقد قامت أفكار الكلاسيك على أنّ هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد، وعليه فإنّ الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإنّ هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلا أنّ حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعى الكلاسيك.

- **الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:** اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدل مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة.

لقد قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، وأما في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي اتبعتها الدول.

وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دورا متزايداً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة. إنّ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

إنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي. مما سبق يتضح أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جداً ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

- **الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي:** بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك أنّ البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافا جوهريا عنها في الوقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة. وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها:
- أنّ وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير؛
- إنّ المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية؛
- إنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام.
- مما سبق يتضح أنّ الدولة أصبحت تمارس دورا في النشاط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية (الحالية) عند نهاية السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام. وقد اعتمد المعارضون لفكرة الاقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول، وخير دليل الفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام والقطاع العام وظهور فعالية التحول من القطاع العم إلى القطاع الخاص فيما سمي بالتخصيصية أو الخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم.
- إن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع. غير أنّ هناك مجالات يفترض على الدولة أن تضطلع بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية منها:
- توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف مرد وديتها المالية مثلا؛

- تصحيح حجم الإنتاج فيما يسمى بأشباه السلع العامة والتي قد تكون متوافرة في السوق ولكن بنسب غير مثلى، كنتيجة لوجود ما يسمى بالوفرات والآثار الجانبية المصاحبة للأمر الذي يوجب تدخل الدولة لتصحيح الكمية المعروضة بالسوق عن طريق:

- فرض الضرائب على حالات الوفرات المالية (كالتلوث البيئي مثلا)؛

- تقديم الدعم في حالة الوفرات الموجبة (كما هو الحال بالنسبة للتعليم)؛

للدولة دورا هاما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات الخاصة بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة دفعة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

ونخلص في الأخير أنّ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة ليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة سالفة الذكر، لأنّ الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أنّ لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة أنّ دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد.

## المحور الثاني: السياسة الاقتصادية

### 1- تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

### 2- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

- تحديد الهدف؛

- تحديد البدائل؛

- تحليل البدائل.

### 3- أدوات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية:

- أدوات السياسة النقدية؛

- أدوات السياسة المالية؛

- نشاط الأعمال العام،

- التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين الساسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الاجور.

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى و الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمر الصادرات و الواردات و الإعانات و الصرف الاجنبي.

\***السياسة المالية والسياسة النقدية:** من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا تراهم يهتمون السياسة المالية وحسب اعتقادهم أنّ نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أنّ الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتاج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أنّ المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلاً وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.

#### \***السياسة التجارية**

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً.

مما سبق يتضح أنّ السياسة التجارية كأى سياسة عموما لها بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل الساسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحدّ من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.

### المحور الثالث: نظرية الخيار العام

#### 1- نشأة الخيار العام

هي دراسة الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات عندما تقوم برسم سياساتها العامة، أو اتخاذ قراراتها وتحليل أسباب فشل الإجراءات التي تحاول الدولة اتخاذها في محاولة منها لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

إنّ العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة أخذ وعطاء، وهي علاقة تكاملية يكمل كل منهما الآخر في سبيل تحقيق الرخاء الاقتصادي والأمن السياسي المطلوب لتحقيق هذا الرخاء، ووجدت هذه العلاقة تأصيلا وسندا فكريا مع الاقتصاد الكينزي نسبة للاقتصادي الإنجليزي الشهير **جون مينارد كينز (1883-1946)**، وهو الذي مسك العصا من المنتصف محاولة تجاوز العلاقة الجدلية التي كانت قائمة بين الكلاسيك الذين يدعون إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق تضبط نفسها بنفسها كما عبّر عنها المثل الفرنسي "دعه يعمل دعه يمر"، والذي أصلّ ونظر لهذا الإتجاه كل من **آدم سميث**، **دافيد ريكاردو**، **توماس مالتوس**، **جون ستوارت مل**، **جون باييت ساي** هذا من ناحية، وعلى الجانب الآخر من العلاقة الجدلية نجد الاشتراكيين الذين يدعون إلى الاقتصاد المخطط مركزيا والموجه سياسيا إذ تسيطر الدولة على السياسة والاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، وفي مواجهة هذين الجانبين المتناقضين تماما أخذ كينز العلاقة إلى حالة جديدة هي ما نسميها بنفي النفي أو التوليف بين هذا المبدأ وذاك، وهذه التوليفة هي التي أخذت بها أغلبية الدول تقريبا في عالمنا المعاصر لتأتي بعدها نظرية الخيار العام لصاحبها الاقتصادي الأمريكي المعاصر **جيمس بوكنان (1919-2013)** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986 لتتشكك في صحة التوليفة التي جاء بها كينز أو بالأخص تشكك في القرارات السياسية والإدارية العامة التي يتخذها النظام السياسي أو الإداري الشأن الاقتصادي للدولة، وتقول هذه النظرية إنما التدخل الحكومي في السوق ليس حلا جيدا تماما لمشاكل السوق كالاحتكار مثلا وغياب الكفاءة الاقتصادية أو قلة الرفاه الاقتصادي أو إخفاق السوق عامة، بل أنّ التدخل الحكومي نفسه في محاولة لعلاج هذه المشكلة هو ما يقودنا أحيانا إلى تغييب الكفاءة وانخفاض الرفاه الاقتصادي وبالتالي الفشل الحكومي للإدارة الاقتصادية

الصحيحة، وأسند بوكنان في ذلك إلى تحليل سلوك الإداريين والسياسيين في اتخاذهم القرارات الاقتصادية للدولة كما يلي:

-من المؤلف والمعروف أنّ الاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد وتهتم السياسة بقرارات السلطة، فالأول يغلب على اعتبارات المصلحة الخاصة والثاني في خدمة المصلحة العامة والنفع العام، وقد جاءت مصلحة الاختيار العام بمنهج مختلف ومحدد أخذ السياسة وتحليل قراراتها على أنها نوع من النشاط الاقتصادي أو التجاري، إذ كان جديداً أن يدخل السلوك السياسي في التحليل الاقتصادي ويتم ذلك بالأخص في ظل النظم البيروقراطية والهرمية في الإدارة، إذ تدرس هذه النظرية سلوك رجال السياسة والإداريين من منطلق بحث بواعث قراراتهم الإدارية ودوافعها بوصفهم أفراداً لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة، ويمضي بنا بوكنان مفرقا بين سلوك الأفراد من ناحية وسلوك البيروقراطية من ناحية أخرى، فالفرد حينما يقوم بنشاط اقتصادي فإنه بذلك يعني تماما ما سيقدمه من تكاليف وما سيعود عليه من أرباح أي يقارن بين العائد والربح ويتحمل مسؤولية قراراته بنفسه وما ينتج عنها من تكاليف ويخضع لهذه العلاقة ويستفيد منها، مما يجعل بوكنان يطلق على هذا القيد إسم " قيد الموازنة الحديدي " ، أما السلوك البيروقراطي أو السياسي الذي في القمة ويملك القرار فهو غير ذلك تماما، إذ لا يعرف إلا قيادا ماليا لينا ومطاطا، فالتكاليف المترتبة على قراراته لا تصيبه في ماله الخاص وإنما تتحمله الموازنة العامة عوضا عنه، أما العائد المتمثل في زيادة النفوذ أو السلطة أو مظاهر الأبهة فإنه ينصرف إليه مباشرة، أي أنه يأخذ العائد الإيجابي ولا يتحمل التكاليف أيا كانت.

بذلك تكون قد أرست نظرية الخيار العام الأساس المنطقي لعدم كفاءة القرارات العامة وسلامتها التي تزيد التكاليف على الكثرة في حين تنصرف العائدات على قلة من الإداريين والرؤساء، وبذلك تكون هذه النظرية قد ساهمت في دعم الاتجاهات النيوليبرالية والتي تقول بضرورة وضع الحدود والقيود (القوانين) على نشاط الدولة ولكنها على عكس ما هو متداول لا تنفي تدخلها المهم في بعض الأمور لأنّ على الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير شروط وضمانات التقدم، كذلك توفير العدالة الاجتماعية.

## 2- ماهية الخيار العام

يشار في العادة إلى مقارنة الخيار العام بأنها من مدارس الاقتصاد، لكنها في الحقيقة أقرب إلى أن تكون مقارنة في علم السياسة، فهي لا تحاول شرح كيفية عمل الاقتصاد، وإنما تستخدم (أساليب) و(أدوات) الاقتصاد لاستكشاف كيفية عمل السياسة أو الحكومة.

إنها مقارنة تنتج بعض الرؤى المثيرة للدهشة، وتطرح أسئلة مليئة بالتحديات، من أمثال ما هو المستوى الفعلي للكفاءة والفعالية والشرعية في الممارسة السياسية؟

## 3- مقارنة الخيار العام وتحدياتها للتفكير التقليدي

لقد سعى اقتصاديو (دولة الرعاية الاجتماعية) في حقبة ما بعد الحربين العالميتين بكل جهدهم لقياس تكاليف ومنافع المقترحات السياسية المطروحة كمقترحات إنشاء الطرق والمطارات الجديدة، ولتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز (الرعاية الاجتماعية) (رفاهية المجتمع ككل) ورفعها إلى الحد الأقصى عبر اتخاذ القرارات الصائبة؛ وكانوا

يعتقدون سعيهم هذا من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة لعملية صناعة القرار العمومي وأن يؤدي إلى تطويرها؛ لكن من الافتراضات الأساسية التي تم الاتفاق عليها دون التصريح بها أن أمثال هذه القرارات السياسية سيتم اتخاذها على أساس منطقي عقلاني وعلى يد سياسيين متتورين لا يميلون إلى هذا الطرف أو ذاك ويسعون لخدمة المصلحة العامة؛ وهذا بدوره سيجعلهم أسمى بكثير من خيارات نظام السوق التي كانت ولا زالت تتوجه بفعل المصلحة الذاتية والربح الخاص.

وجاءت مقارنة الخيار العام لتهدم هذا الافتراض، فأكدت بأن الحاجة تبرز لتحقيق بعض الحاجيات والمهام الجماعية والتي تستلزم اتخاذ قرارات جماعية. لكن مقارنة الخيار العام بينت كيف أن عملية صناعة هذه القرارات عاجزة عن بلوغ منزلة النموذج الافتراضي الذي ينادي به اقتصاديو دولة الرعاية الاجتماعية. وكما يشير علماء مقارنة الخيار العام، فإن الأشخاص الذين يتخذون القرارات العمومية يهتمون في الواقع بمصالحهم الذاتية كما هو الحال باقي الناس؛ فهم في نهاية المطاف ينتمون إلى أولئك الناس أنفسهم، إذ لا يتحول البشر إلى ملائكة بمجرد حصولهم على وظيفة حكومية. وهذا لا يعني بأن مقارنة الخيار العام تصر على أن جميع الأفعال التي تؤثر على السياسة الحكومية تتمحور حول المصلحة الذاتية، وإنما هي تكفي بالقول بأنه ينبغي علينا أن لا نفترض بأن تصرف الأشخاص في السوق إزاء السلع والخدمات يختلف عن كيفية سلوكهم في التأثير على القرارات الحكومية؛ أي: إن الحكمة تقتضي الافتراض بأن المصلحة الذاتية ربما تلعب دورا في تحفيز الناس.

ولا شك في أن اهتمام أحدهم بمصلحته الذاتية لا يعني بأنه (أناني)، حيث قد تجده يهتم اهتماما عميقا جدا بالآخرين، ويسعى إلى مساعدة أصدقائه وأسرته ومجتمعه دون الاقتصار على الانشغال بمنفعته الشخصية؛ لكن النقطة التي يجب التركيز عليها هي أنه ايا كان الأمر الذي يرغب هذا الشخص بتحقيقه، من الثروة الشخصية إلى التناغم الاجتماعي، فمن المعقول أن نفترض بأنه سيجاول العمل طوعا وبفعالية عبر طرق تمكنه من توسيع دائرة المكتسبات؛ والاقتصاديون يدعون هذا الشخص العقلاني الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن.